مجلة العلوم الانسانية الدولية، ١٤٣١/٢٠١٠ هـ.ق، العدد ١٧ (٤) ١٩- ٣١

دراسة ونقد لكتاب «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» لابن هشام الأنصاري

السيد علي ميرلوحي[١]، أختـــر علوي[٢]

تاريخ الوصول:١٣/١/١٤٣٠ تاريخ القبول: ١٦/١٠/١٤٣٠

في طليعة العلماء الأفذاذ الذين بذلوا جهوداً مضنية للمحافظة على التراث النحوي الثمين، يلمع اسم العلامة المشهور، ابن هشام الأنصاري الذي عاش حياة علمية حافلة بالمصنفات العديدة، من أشهرها كتاب « مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ».

و لنعترف أن الكتاب رغم قيمته و جلالة قدر مؤلفه جدير بالدراسة و النقد من جهات عديدة.

و المقالة التي بين أيديكم دراسة و نقد للكتاب المذكور تقوم على أساس استقصاء آراء مؤلفه و مقارنة بعضها ببعض وكذا بآراء النحاة الآخرين ثم تحليلها و مناقشتها، متناولة المواضيع التالية حسب ما يقتضيه المجال.

١ – موجز عن حياة ابن هشام.

٢ – التعريف بكتاب مغني اللبيب.

٤ – منهج ابن هشام في النحو.

٥ – نقد مغني اللبيب من أربع جهات و هي:

أ. التناقض و الاضطراب في بيان الوجوه الإعرابية.

---

١. أستاذ في قســـم اللغة العربية، جامعة أصفهان

٢. طالبة مرحلة الدكتوراه في قسم اللغة العربية، جامعة أصفهان

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2024-10-12]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1431.17.4.8.9]

ب. المعاملة الإزدواجية في التمسك برسم المصحف الشريف.

ج. الأخذ عن آراء النحاة بلا عزوها إليهم.

د. الخطأ في عزو الآراء النحوية إلى أصحابها.

الكلمات الرئيسية: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، الدراسة، النقد، النحو العربي، المنهج، التناقض

المقدّمة

إنّ منـــزلة ابن هشام في النحو منـــزلة المجتهدين بل خاتمة المجتهدين الذين جعلوا من النحو فنّاً يقوم على الدقّة و البحث و المناقشة و الإستنباط مما دعا ابن خلدون المغربي يقول عنه: « ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنّه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه». (العسقلاني، ٢ / ٣٠٨ – ٣٠٩) و قد أشارت إلى هذه المكانة العلمية المرموقة، عبارات أصحاب التراجم فقالوا عنه: انفرد بالفوائد الغريبة و المباحث الدقيقة و الإستدراكات العجيبة و التحقيق البارع و الإطلاع المفرط. (المرجع نفسه).

قد أنفق هذا العالم الفاضل عمره كلّه في التدريس و التأليف مخلّفاً في العربية تصانيف عدّة أشهرها كتاب «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» الذي أقبل عليه الطلاب منذ ظهوره حتى الآن فظلّ محفوظاً خلال العصور في المدارس الدينية و الجامعات كأهم ما يدرّس في مجال النحو فالكتاب إذاً بالغ الأهمية، جدير بالدراسة من جهات مختلفة و المقالة التي بين أيديكم دراسة و نقد للكتاب المذكور تقوم على أساس استقصاء آراء مؤلفه و مقارنة بعضها ببعض وكذا بآراء النحاة الآخرين ثم تحليلها و مناقشتها.

و غاية الرّجاء أن تكون هذه الدراسة خدمة ولو صغيرة لطلاب اللغة العربية أنى يكونون.

موجز من حياة ابن هشام

هو جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام، وُلد في ذي القعدة سنة ٧٠٨ هـــ. في القاهرة و كانت آنذاك مهد الثقافة و الحضارة فتهيّأ له أن يعيش حياة علمية فدرس على كثير من الشيوخ، نحو: الشيخ شهاب الدين عبد اللطيف ابن المرّحل و ابن السرّاج و الشيخ تاج الدين التبريزي و تاج الدين الفاكهاني و حدّث عن ابن جماعة بالشاطبية و سمع من محمد بن يوسف الغرناطي المشهور بأبي حيّان ديوان زهير بن أبي سلمى و قيل إنّه لم يلازمه و لا قرأ عليه غيره و هكذا تلقّى العلوم المختلفة حتّى فاق الأقران بل الشيوخ فتصدّر لنفع الطالبين و إذ كان شافعي المذهب أصبح بصفته هذ مدرّساً لعلم التفسير بالقبّة المنصورية ثم انتقل إلى المذهب الحنبلي قبل وفاته بخمس سنوات فصار معلّماً بمدرسة الحنبلية و تخرّج به جماعة كثيرة من طلبة العلم حتى توفّاه الأجل سنة ٧٦١ هـــ في الخامس من ذي القعدة فدفن بمقبرة الصوفية خارج باب النصر بمصر تاركاً ثروة علمية كبيرة تشهد على منزلته العلمية المرموقة و ملكاته العقلية النادرة، منها: قطر الندى و بلّ الصدى، شرح قطر الندى و بلّ الصدى، شذور الذهب في معرفة كلام العرب، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، الإعراب عن قواعد الإعراب، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، بعض الرسائل النحوية كرسالة في انتصاب « لغة »، « فضلاً » و « الكلام على

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2024-10-12]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1431.17.4.8.9]

هلّم جرّاً » و هي برمّتها مضبوطة في كتاب «الأشباه و النظائر في النحو» للسيوطي و مغني اللبيب عن كتب الأعاريب و هو من أعظم كتبه قدراً كما سيأتي الكلام عنه مفصلاً. (العسقلاني، ٢ / ٣٠٩ - ٣٠٨) و (السيوطي، بغيةالوعاة، ٢ / ٦٩—٦٨)

التعريف بـــكتاب «مغني اللبيب»

إنّ مغني اللبيب هو أهمّ ما وصل إلينا من مصنفات ابن هشام العديدة و قد بيّن هو نفسه في مقدّمة كتابه دافعين أساسيين حفزاه إلى تأليفه و هما:

١ - التجنّب عن الأسباب التي اقتضت الطول فيما كتِبَ حول الإعراب قبله و هي: كثرة التكرار و إيراد ما لا يتعلّق بالإعراب و إعراب الواضحات.

٢ - أنّه لمـــّا ألّف كتاب «الإعراب عن قواعد الإعراب» رأى إقبال العلماء عليه رغم أنّه كان مختصراً فعزم على تصنيف «مغني اللبيب» مفصلّاً.

و قد صنّفه أوّل مرّة بمكة سنة ٧٤٩ هـــ. ثمّ فقده عند عودته إلى مصر فانكبّ من جديد على تأليفه في رحلته الثانية إلى مكة سنة ٧٥٦ هـــ..

و قد امتاز هذا الكتاب بجملة من الخصائص نشير إلى عدد منها:

١ — الإبتكار في التبويب و الترتيب:

إنّ عمل ابن هشام في المغني عمل جديد لم يسبق إليه أحد من عصر سيبويه إلى عصره إذ جعله بحثاً منهجياً مفصّلاً في ثمانية أبواب، موزّعاً في قسمين: القسم الأول و هو الباب الأول، في معاني الحروف و الأدوات مرتبة حسب الترتيب الهجائي و قد شغل هذا القسم، الحيز الكبير من الكتاب فهو نصف الكتاب على التقريب و اعتمد فيه على كثير من الكتب المؤلّفة قبله حول الحروف و الأدوات، نحو: اللامات للزجّاجي، منازل الحروف (معاني الحروف) للرمّاني، الأزهية في علم الحروف للهروي، رصف المباني في حروف المعاني للمالقي و الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي.

و أمّا القسم الثاني و هو من الباب الثاني إلى الباب الثامن فملاحظات حول الجملة و أقسامها و شبه الجملة و خصائصها مع كثير من الدقائق الإعرابية.

٢ — كثرة الشواهد القرآنية:

قد أكثر ابن هشام في المغني من الإستشهاد بالآيات القرآنية مع قراءاتها المختلفة و جعلها محور الإعراب و ميدان التدريب و مجال التأويل و التخريج بحيث يمكن اعتباره كتاباً في مجال إعراب القرآن و قد نُقل أنّ المؤلف كان قد قيل له: هلّا فسّرت القرآن أو أعربته ؟ فقال: أغناني المغني. (الأفغاني، ١٩٣)

٣ — الإستشهاد بالحديث الشريف:

احتدم النقاش بين العلماء حول الإستشهاد بالحديث الشريف فمنهم من رفضه و منهم من أجازه و منهم من توسّط بينهما فأجاز الإستشهاد ببعض و رفض بعضاً آخر و ابن هشام من الفئة الثالثة حيث ذهب إلى جواز الإستشهاد به، ما دامت الشواهد تشهد بصحته فنرى في المغني عدداً كثيراً من الأحاديث النبوية استدلّ صاحبه بها (عبد العال، ١٤١٠ ق، ٤٣١).

٤ - التأثّر بالمنطق الأرسطي:

اتصل الفكر العربي بالفكر الإنساني على أوسع نطاق أيام الدولة العباسية و قد تمّ هذا الإتصال بواسطة نهضة الترجمة و قد أتاح ذلك لجمهور المثقفين أن يقفوا على حصيلة التراث الإنساني في الهند و فارس و اليونان و تمكنوا بذلك من أن يرفدوا ثقافتهم العربية الإسلامية بألوان جديدة من الفكر تركت آثارها في مناهج هذه الثقافة و

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2024-10-12]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1431.17.4.8.9]

تنوعها و مع ازدياد الترجمة و انتشارها خلقت أجيال جديدة من المثقفين بالثقافات غير العربية و الملمّين بالثقافة اليونانية على وجه الخصوص و المحيطين بالفلسفة و المنطق الأرسطي.

و لم يكد يأتي القرن الرابع الهجري حتى كان هذا المنطق قد استطاع أن يحرز تقدّماً كبيراً في الفكر الإسلامي و العربي و إن كانت هناك اتجاهات قد ظلت ترفض هذا التأثير و لكن على الرغم من رفضها له كانت تستخدم أسلوبه في الحجاج و المناقشة. (سامي، ١٩٨٧ م، ١١٣ – ١١٢)

و لم يكن صاحب المغني بمعزل من هذا التأثر فقد عني عناية فائقة في كتابه، بالمنطق في الحدود و التعريفات و كذلك في عرضه الآراء التي ينسبها إلى النحاة من المذاهب المختلفة ثم في مناقشتها و الردّ عليها و تعليلها و يكفينا أن نلقي نظرة على سبيل المثال إلى مبحث «لو» لكي نرى فيها أقسام الأقيسة و كثيراً من مصطلحات المنطقيين نحو: النقيض، القياس، الإنتاج، الوسط و...، حيث يقول: جرى على ألسنة المعربين أنّ « لو » تفيد امتناع الشرط و امتناع الجواب جميعاً... و هو باطل بمواضع كثيرة، منها قوله تعالى « وَ لَوْ أَنَّنا نَزَّلْنا إِلَيْهِمْ الْمَلائكةَ... ما كانُوا لِيُؤْمِنُوا» (الأنعام ٦: ١١١)... و بيانه أنّ كلّ شيء امتنع ثبت نقيضه فإذا امتنع ثبوت « ما قام » ثبت « قام » و بالعكس.... (ابن هشام، ١٤٠٦ ش، الباب ١ / ٣٣٩) و كذا يقول: لهجت الطلبة بالسؤال عن قوله تعالى « وَ لَوْ عَلِمَ اللهُ فيهِمْ خيراً لَأَسْمَعَهُمْ وَ لَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَ هُمْ مُعْرِضُونَ » (الأنفال ٨: ٢٣) و توجيهه أنّ الجملتين يتركب منهما قياس و حينئذ فيُنتج « لو علم الله فيهم خيراً لتولّوا» و هذا مستحيل و الجواب عن ثلاثة أوجه، اثنان يرجعان إلى نفي كونه قياساً و ذلك باختلاف الوسط....(المرجع نفسه، الباب ١ / ٣٤٤ – ٣٤٣)

منهج ابن هشام في النحو

إنّ منهج ابن هشام في النحو هو منهج أصحاب المدرسة البغدادية فهو يوازن بين آراء البصريين و الكوفيين و من تلاهما من النحاة مختاراً لنفسه ما يتماشى مع مقاييسه و كثيراً ما يشتقّ لنفسه آراء جديدة و هو في أغلب اختياراته يقف مع البصريين (ضيف، ٣٤٧)، منها:

١ – جواز إهمال « أن » المصدرية حملاً على أختها «ما ». (ابن هشام، ١٤٠٦ ش، الباب ١ / ٤٦)

٢ – نصب الفعل المضارع بعد « حتى » و لام التعليل، بـــ « أن » مضمرة لا بنفسهما كما ذهب إليه الكوفيون. (المرجع نفسه، الباب ١ / ١٦٩ – ١٦٨ و الباب١ / ٢٧٧)

٣ – تأييد البصريـــين بأنّ « ثمّ » تكون عاطـــفة دائماً و لا تستعمل زائدة خلافاً للأخفش و الكوفيـــين. (المرجع نفسه، الباب١ / ١٥٨)

٤ – تأييد البصريين بأنّ « ربّ » حرف جرّ خلافاً للكوفيين في دعوى اسميته. (المرجع نفسه، الباب١/١٧٩)

و ليس معنى ذلك أنّه كان متعصّباً لهم لأنه قد يتّبع آراء الكوفيين حيث رأها أنسب و أصلح، منها:

١ – إنكار « أنْ » التفسيرية خلافاً للبصريين. (المرجع نفسه، الباب ١ / ٤٧)

٢ – عدم وجوب « قد » على الماضى الواقع حالاً، ظاهرة أو مقدرّة.(المرجع نفسه، الباب ١ / ٢٢٩)

٣- ترجيح وقوع « أنْ »، شرطية مثل « إنْ ». (المرجع نفسه، الباب ١ / ٥٣)

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2024-10-12]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1431.17.4.8.9]

و على نحو ما كان يختار آراء من المدرستين البصرية و الكوفية، يختار آراء من أعلام المدارس البغدادية و الأندلسية و المصرية.

و مما اختاره من آراء أبي علي الفارسي أنّ « حيث » قد تقع مفعولاً به. (المرجع نفسه، الباب ١ / ١٧٦) و وافق ابن مالك في أنّ « لمّا » ظرف بمعنى « إذ » لا بمعنى « حين » كما زعم الفارسي و ابن جني. (المرجع نفسه، الباب ١ / ٢٧٣) و ذهب إلى ما ذهب ابن الحاجب من أنّ « السموات » في قوله تعـــالى: « خَلَقَ اللهُ السَّمواتِ» (العنكبوت ٢٩: ٤٤) مفعول مطلق لا مفعول به.(المرجع نفسه، الباب ٦ / ٨٦٧)

و قد يتفرّد بآراء مبتكرة لم يشاركها غيره فيها، منها:

١ – عدم إفادة « قد » التوقع أصلاً سواء كان مع الماضي أو المضارع. (المرجع نفسه، الباب ١ / ٢٢٨)

٢ – تدلّ «كان » و أخواتها ما عدا « ليس » على الحدث كما تدلّ على الزمان. (المرجع نفسه، الباب ٥٧٠/٣)

نقد مغني اللبيب من أربع جهات:

قد قمنا في هذا المبحث بذكر بعض المآخذ على ابن هشام في مغني اللبيب إذ شـــأنه شأن كلّ إنسان لا يخلو من الأخطاء و الزلات وإن كان عظيماً في قدره.

أ. التناقض و الإضطراب في بيان الوجوه الإعرابية

١ – قوله في إعراب الواو في قوله تعالى « يَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَ ثامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ » (الكهف ١٨: ٢٢) حيث ردّ كونها واو الحال تارة (المرجع نفسه، الباب ١ / ٤٧٥ و الباب ٨٦٠/٦) وذهب إلى كونها واو الحال أخرى. (المرجع نفسه، الباب٤٧٧/١) و بيانه أنّ ابن هشام قد تحدّث عن إعراب الواو في هذه الآية الكريمة في القسم التاسع من أقسام الواو و نقل هناك الأقوال التالية:

الأول: واو الثمانية و ردّه حيث نسبه إلى النحويين الضعفاء.

الثاني: واو العطف و يبدو أنه رضي به حيث لم يردّه.

الثالث: واو الحال و ردّه بحجة امتناع حذف العامل المعنوي.(المرجع نفسه، الباب ١ / ٤٧٥– ٤٧٤) و الجدير بالذكر أنه قدكرّر هذا الرد حينما تحدّث عن أمور اشتهرت بين المعربين و الصواب خلافها.(المرجع نفسه، الباب ٨٦٠/٦)

ثم ذكر في القسم العاشر من أقسامها، ما ذهب إليه الزمخشري من أنّ الواو في هذه الآية الكريمة هي الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها لتأكيد لصوقها بموصوفها و إفادتها أن اتصافه بها أمر ثابت قائلاً: و هذه الواو أثبتها الزمخشري و من قلّدوه و حملوا على ذلك مواضع، الواو فيها كلّها واو الحال، نحو: « وَ عَسى أنْ تَكرَهُوا شَيْئاً وَ هُوَ خَيْرٌ لَكمْ » [(البقرة ٢: ٢١٦)] و « [يَقُولُونَ] سَبْعَةٌ وَ ثامِنُهُمْ كلبُهُمْ » [(الكهف ١٨: ٢٢)] و... و المسوّغ لمجيء الحال من النكرة هو امتناع الوصفية لاقترانها بالواو. (المرجع نفسه، الباب٤٧٧/١) و كأنّه قد نسي أنه قد ردّ هو نفسُه في الصفحتين السابقتين كونَ الواو في هذه الآية الكريمة، واو الحال بحجة امتناع حذف العامل المعنوي. (المرجع نفسه، الباب ١ / ٤٧٥)

٢ – قوله في فاء « فَتُصْبِحُ » في قوله تعالى « أ لَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّماءِ ماءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً » (الحج ٢٢: ٦٣): إنّ « الفاء » عاطفة للتعقيب و أجاب عمّا استشكل بعض النحاة بأنّ إصباح الأرض مخضرّة ليس بعد نزول الأمطار مباشرة، بأنّ تعقيب كلّ شيءٍ بحسبه. (المرجع نفسه، الباب ١ / ٢١٤)

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2024-10-12]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1431.17.4.8.9]

و في موضع آخر قال: إنها ليست عاطفة في شيء بل تكون للسببية المحضة و قد عطفت بها جملة خالية من الضمير الرابط، أي: « تصبح » على جملة ذات الضمير الرابط، أي: « أنزل » فالجملتان كالجملة الواحدة. (المرجع نفسه، الباب ٤ /٦٥١)كما في نحو « زيد يطير الذباب فيغضب » و « أحسن إليك فلان فأحْسِنْ إليه » و كذلك في جواب الشرط حيث قد أخلصت فيها لمعنى السببية و أخرجت عن العطف.(المرجع نفسه، الباب ٢/ ٥٥٥ - ٥٥٤)

فقد أثبت في الموضع الأول من الكتاب أنّ «الفاء» عاطفة و نفاه في الموضع الثاني و قال: إنّها ليست عاطفة ثم رجع و قال: « قد عطفت بها جملة خالية من الضمير الرابط... » فليس التناقض في كلامه في النصّين فقط بل في الموضع الثاني أيضاً حيث نفى العطف ثم أثبته و يبدو أنّ الصواب أنّها تكون للسببية المحضة لا من جهة ما استشكل بعض النحاة بما فيه من المهلة و التراخي إذ تعقيب كل شيء بحسبه بل من جهة عدم وجود الرابط كما قال ابن هشام نفسه.(المرجع نفسه، الباب ٤ /٦٥١)

٣ – قوله في « قاب قوسين » في قوله تعالى « فَكانَ قابَ قَوْسَيْنِ أوْ أدْنى » (النجم ٥٣: ٩): إنّ لـــ «القاب» معنيين: القدر و ما بين مقبض القوس و طرفها و نقل الجوهري فيها أنّ أصله: قابي قوس فقلب التثنية و الإفراد و هو حسن إن فسّر «القاب» بما بين مقبض القوس و سيته، أي: طرفه، و له طرفان فله قابان. (المرجع نفسه، الباب ٨ /٩١٤)

و في موضع آخر قال: قيل هي على القلب و التقدير: «قابي قوس » و لو أريد هذا لأغنى عنه ذكر القوس. (المرجع نفسه، الباب٥ / ٨١٥)

و يبدو أنّ التناقض فيه واضح حيث قال في الموضع الأول: و هو حسن إن فسّر «القاب» بما بين مقبض القوس و سيته و قال في الموضع الثاني: و لو أريد هذا لأغنى عنه ذكر القوس.

٤ – قوله في ناصب «إذا» حيث قال: في ناصبها مذهبان: أحدهما أنّه شرطها و هو قول المحققين و الثاني أنّ ما في جوابها من فعل أو شبهه و هو قول الأكثرين و يرد عليهم أمور... منها: أنه يلزمهم في نحـــو « إذا جئتني اليوم أكرمتك غداً » أن يعمل « أكرمتك » في ظرفين متضادين و ذلك باطل عقلاً؛ إذ الحدث الواحد المعين لا يقع بتمامه في زمانين و قصداً؛ إذ المراد وقوع الإكرام في الغد لا في اليوم. (المرجع نفسه، الباب ١ / ١٣١)

و قال في موضع آخر: و ردّ ابن خروف على مدّعي الإسمية في « لمّا » بجواز أن يقال: « لمّا أكرمتني أمس أكرمتك اليوم » لأنها إذا قدّرت ظرفاً كان عاملها الجواب و الواقع في اليوم لا يكون في الأمس و الجواب أنّ هذا مثل «إنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ » و الشرط لا يكون إلا مستقبلاً ولكن المعنى « إن ثبـــت أني كنتُ قلتُه... » و كذا هنا المعنى « لمّا ثبت اليوم إكرامك لي أمس أكرمتك». (المرجع نفسه، الباب ١ / ٣٦٩)

و كان له أن يدفع بهذا الجواب أيضاً ما يرد على قول الأكثرين في النص الأول إذ الموضعان متشابهان تماماً.

٥– قوله حينما يذكر ما افترق فيه عطف البيان و البدل: إنّ البيان ليس في التقدير من جملة أخرى بخلاف البدل و لهذا امتنع البدل و تعين البيان في نحو قولك: « هند قام عمرو أخوها» و نحو « مررت برجل قام عمرو أخوه» و نحو « زيد ضربت عمراً أخاه ». (المرجع نفسه، الباب ٤ / ٥٩٧)

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2024-10-12]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1431.17.4.8.9]

و قال في موضع آخر: و يصحّ في قوله تعالى « ما قُلْتُ لَهُمْ إلا ما أَمَرْتَنِي بِهِ أنْ اعْبُدُوا اللهَ » (المائدة ٥: ١١٧) أن يقدّر « أنْ اعْبُدُوا اللهَ » بدلاً من الهاء في « به » و وهم الزمخشري فمنع ذلك ظناً منه أن المبدَل منه في قوة الساقط فتبقى الصلة بلا عائد و العائد موجود حساً فلا مانع. (المرجع نفسه، الباب ١ / ٤٩)

و كان له أن يدفع بقوله: «و العائد موجود حساً فلا مانع» ما يرد على نحو «هند قام عمرو أخوها» في الموضع الأول إذ العائد هناك موجود حسّاً.

ب. المعاملة الإزدواجية في التمسّك برسم المصحف الشريف

يتمسك ابن هشام برسم المصحف الشريف ردّاً على بعض النحويين في بعض المواضع من المغني، منها:

١ – ردّه على ابن الطراوة قائلاً: زعم ابن الطراوة أنّ « أيّاً » في قوله تعالى « ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كلّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلى الرَّحْمن عِتِيّاً» (مريم ١٩: ٦٩) مقطوع عن الإضافة فلذلك بُنِيَتْ و أنّ « هُمْ أَشَدُّ » مبتدأ و خبرٌ، و هذا باطل برسم الضمير متصلاً به [في المصحف الشريف]. (المرجع نفسه، الباب ١٠٩/١ و الباب ٥ /٧٧٨)

٢ – قوله في إعراب قوله تعالى « إنْ هذانِ لَساحِرانِ» (طه ٢٠: ٦٣): قال بعضهم: « إنْ » مخفّفة من الثقيلة و «ه» ضمير القصّة و «ذان» مبتدأ و هذا يدفعه رسم « إنْ» منفصلة و « هذان » متصلّة [في المصحف الشريف]. (المرجع نفسه، الباب ٥ / ٧٧٧)

٣ – قوله في إعراب قوله تعالى « و إذا كالُوهُمْ أوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ » (المطففين ٨٣: ٣): قال بعضهم: إنّ « هُمْ » الأولى ضمير رفع مؤكد للواو و الثانية كذلك أو مبتدأ و ما بعده خبره و الصواب أنّ «هُمْ» مفعول فيهما لرسم الواو بغير ألف بعدها [في المصحف الشريف]. (المرجع نفسه، الباب ٥ /٧٧٨)

وقد يعكس موقفه منه في مواضع أخرى حيث ذهب إلى جواز مخالفته، منها:

١ – قوله في إعراب قوله تعالى «إنَّما يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبادِهِ الْعُلَماءُ» (الفاطر ٣٥: ٢٨): جزم النحويون بأنّ «ما» في «إنّما» كافّة و لا يمتنع أن تكون بمعنى «الّذي» و «العلماء» خبر و العائد مستتر في «يخشى» و أطلقت «ما» على جماعة العقلاء. (المرجع نفسه، الباب ١ / ٤٠٥)

و يَرِدُ عليه أنّ رسم « ما » في المصحف الشريف يمنعه من أن تكون بمعنى « الّذي » لأنّهما لا يتصّلان خطّاً إلا إذا كانت « ما » حرفاً. (الشمني، ٢/ ٨١).

٢ – قوله: و لا دليل فيه [أي: في رسم المصحف الشريف]، فكم في خط المصحف من أشياء خارجة عن القياس. (ابن هشام، ١٤٠٦ ش، الباب ١ / ٣٣٥)

وقد ظهر على ضوء ما ذُكر كيف أنّه عامل معاملة ازدواجية في التمسك برسم المصحف الشريف.

ج. الأخذ عن آراء النحاة بلا عزوها إليهم

جرت عادة النحويين على أن ينقل بعضهم عن بعض غير أنّهم يعزون هذه الأقوال إلى أصحابها غالباً لكننا إذا نظرنا إلى مغني اللبيب نراه يكاد يخلو من ذكر المصادر إذ صاحبه لا يصرّح غالباً باسم أحد من النحاة إلا للردّ عليه أو للإستفادة منه للردّ على الآخرين و أما في ما عدا ذلك فيأخذ كلامهم و يمزجه بكلامه بحيث يصبح ما ذكروه جزءاً من كلامه و ليست هذه الآراء من القواعد العامة التي لا تُنْسَبُ إلى شخص معين حتى لاتحتاج إلى التوثيق و لا شك أنّ هذا طبع منه غير محمود إذ الحقّ أن يُنسَب الفضلُ إلى أهله. و قد أشير في هذه المقالة إلى بعض ما

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2024-10-12]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1431.17.4.8.9]

أخذه عن أبي حيان و ابن الشجري و الزمخشري و المرادي بلا عزو إليهم و له أمثلة كثيرة و إنما نكتفي هنا بمثالين لكل منهم لضيق المجال.

الأخذ عن أبي حيان بلا عزو إليه

١ – قال ابن هشام: و من مواضع زيادة « لا » قوله:

أَبَى جُودُهُ « لا » الْبُخْلَ وَ اسْتَعْجَلَتْ بِهِ

« نَعَمْ » مِنْ فَتىً لا يَمْنَعُ الْجُودُ قاتِلَهُ

و ذلك في رواية من نصب « البخل »... و قيل: هي غير زائدة و ذلك أن تُجعَل اسماً مفعولاً و «البخل» بدلاً منها، قاله الزجاج و قال آخر: « لا» مفعول به و « البخل » مفعول لأجله. (١٤٠٦ ش، الباب ١ / ٣٢٧)

و هذا الذي سمّاه أخر، هو أبو حيان، حيث قال: و قد خرّجته أنا تخريجاً آخر و هو أن ينتصب «البخل» على أنه مفعول من أجله و « لا » مفعوله. (١٤٢٠ ق، ٥ / ١٧)

و نقل البغدادي هذا الوجه عن أبي حيان مشيراً إلى أنّ ابن هشام قد أخذه عنه و لم يصرّح باسمه.(١٤٠٧ ق، ٤ / ٢٧٣)

٢ – قال ابن هشام: من الوهم قول الحوفي في قوله تعالى « ظُلُماتٌ بَعْضُها فَوْقَ بَعْضٍ » (النور ٢٤: ٤٠): إنّ « بَعْضُها فَوْقَ بَعْضٍ » جملة مخبر بها عن «ظُلُماتٌ » و « ظُلُماتٌ » غير مختص و الصواب قول الجماعة: إنّه خبر لمحذوف، أي: تلك ظلمات، نعم إن قدّر أنّ المعنى ظلمات أيُّ ظلمات بمعنى ظلمات عظام أو متكاثفة و تركت الصفة لدلالة المقام عليها. (١٤٠٦ ش، الباب ٥ / ٧٥١)

و كلامه هذا مأخوذ أيضاً من كلام أبي حيان حيث قال: « ظُلُماتٌ » بالرفع على تقديرِ خبرٍ لمبتدأ محذوف، أي: « هذه أو تلك ظُلُماتٌ » و أجاز الحوفي أن تكون مبتدأ و « بَعْضُها فَوْقَ بَعْضٍ » مبتدأ و خبر، في موضع خبرِ « ظُلُماتٌ » و الظاهر أنه لا يجوز لعدم المسوّغ فيه للابتداء بالنكرة إلّا إن قدّرت صفة محذوفة، أي: « ظلمات كثيرة أو عظيمة بَعْضُها فَوْقَ بَعْض ». (١٤٢٠ ق، ٨ / ٥٤)

الأخذ عن ابن الشجري بلا عزو إليه

١ – قال ابن هشام: قول أبي الطيب:

أيَّ يَوْمٍ سَرَرْتَني بِوِصالٍ

لَمْ تَرُعْني ثَلاثَةً بِصُدُودِ

ليست فيه « أي » الموصولة....(١٤٠٦ ش، الباب ١ / ١١١ – ١١٠)

وما أثبته هنا من تعليق على بيت أبي طيب المتنبي أخذه عن كتاب الأمالي الشجرية و اختصره. (ابن الشجري، ١ / ٧٧) و قد تعقّبه على هذا البغدادي في شرح الشواهد. (١٤٠٧ ق، ٢/ ١٥٧)

٢ – قال ابن هشام: من مشكل باب « ليت » قول يزيد بن الحكم:

فَلَيْتَ كفافاً كانَ خَيْرُك كلُّهُ

و شَرُّك عنّي ما ارْتَوى الْماءُ مُرْتَوِ

و إشكاله من أوجه.... (١٤٠٦ ش، الباب ١ / ٣٨٣ – ٣٨١)

و الحقّ أنّ ما ذكره في البيت من إشكال و جواب أيضاً مأخوذ عن كتاب الأمالي الشجرية. (ابن الشجري، ١ / ١٨٦ – ١٨٢) و أشار إلى هذا البغدادي في شرح الشواهد. (١٤٠٧ ق، ٥/ ١٨٠)

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2024-10-12]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1431.17.4.8.9]

الأخذ عن الزمخشري بلا عزو إليه

١ – قال ابن هشام ردّاً على من ذهب إلى أنّ ناصب «إذا»، ما في جوابه من فعل أو شبـــهه: و وَرَدَ [أي: جواب إذا] أيضاً و الصالح فيه للعمل صفة كقوله تعالى « فَإذا نُقِرَ في الناقُـــورِ فذلك يَوْمَئذٍ يَوْمٌ عَسيرٌ » (المدثر ٧٤: ٩ – ٨) و لا تعمل الصفة فيما قبل الموصوف... و الجيد أن تخرّج على حذف الجواب مدلولاً عليه بـــ «عسير»، أي: عسر الأمر. (١٤٠٦ ش، الباب ١ / ١٣٢)

و هذا هو ما ذكره الزمخشري قائلاً: فإن قلت: بم انتصب « إذا » ؟ قلت: انتصب « إذا » بما دلّ عليه الجزاء، لأنّ المعنى: فإذا نقر في الناقور عسر الأمر على الكافرين. (١٤٠٧ ق، ٤ / ٦٤٧)

٢ – قال ابن هشام: الثاني [مما يشكل على قول بعضهم: إنّ النكرة إذا أعيدت نكرة، كانت غير الأولى و إذا أعيدت معرفة... كان الثاني عين الأول] أنّ ابن مسعود قال: لو كان العسر في جُحْر لطلبه اليسر حتى يدخل عليه، إنّه لن يغلب عسر يسرين مع أنّ الآية في قراءته و في مصحفه مرّة واحدة فدلّ على ما ادّعينا من التأكيد و على أنّه لم يستفد تكرّر اليسر من تكرّره بل هو من غير ذلك كأنْ يكون فَهِمَهُ مما في التنكير من التفخيم فتأوّله بيسر الدارين. (١٤٠٦ ش، الباب ٦ / ٨٦٢)

و هو مأخوذ أيضاً عن الزمخشري حيث قال: فإن قلت فما معنى هذا التنكير ؟ [أي: تنكير « يسراً »] قلت: التفخيم، كأنه قيل: إن مع العسر يسراً عظيماً و أيّ يسرٍ، و هو في مصحف ابن مسعود مرة واحدة. فإن قلت: فإذا ثبت في قراءته غير مكرّر، فلِمَ قال: و الذي نفسي بيده، لو كان العسر في جُحْر لطلبه اليسر حتى يدخل عليه، إنه لن يغلب عسر يسرين ؟ قلت: كأنه قصد باليسرين: ما في قوله يُسْراً من معنى التفخيم فتأوّله بيسر الدارين، و ذلك يسران في الحقيقة. (١٤٠٧ ق، ٤ /٧٧٢)

الأخذ عن المرادي بلا عزو إليه

إنّ ابن هشام قد تتبّع عبارات المرادي و أخذ عنه كثيراً من المسائل في الباب الأول من المغني وإن لم يشر إليه ولو مرّة واحدة. (القباوة و فاضل، ١٤١٣ ق، ٦) و يؤكد هذا قولُ حاجي خليفة: « الجنى الداني في حروف المعاني للشيخ حسن بن قاسم المرادي المتوفّى سنة ٧٤٩ هـــ.، كتاب مفيد... و هو مأخذ المغني لابن هشام. (١ / ٦٠٧) و اليك الآن مثالين يبيّنان ما قلناه و هما:

١ – قال ابن هشام: إنّ الفرق بين المعرّف بـــ « ال » هذه [أي: التي تكون لتعريف الماهية] و بين الإسم الجنس النكرة هو الفرق بين المقيّد و المطلق و ذلك لأن ذا الألف و اللام يدلّ على الحقيقة بقيد حضورها في الذهن و اسم الجنس النكرة يدلّ على مطلق الحقيقة، لا باعتبار قيد. (١٤٠٦ ش، الباب ٧٣/١)

و قال المرادي: فإن قلت فما الفرق بين المعرف بـــ «ال » التي هى لتعريف الحقيقة، في قولك: « إشتر الماء » و بين اسم الجنس النكرة، في قولك: « إشتر الماء »، قلت: الفرق بينهما أنّ المعرف بـــ « ال » المذكورة موضوع لمطلق الحقيقة بقيد حضورها في الذهن و اسم الجنس النكرة موضوع لمطلق الحقيقة لا باعتبار قيد. (١٤١٣ ق، ١٩٥)

و يتبين من المقارنة بين النصين أنّ كلام ابن هشام هو نفس كلام المرادي غير أنّه قد حذف الأمثلة من نصّ المرادي.

٢ – قال ابن هشام: و هذه المعانى [أي: الشك و الإبهام و التخيير و الإباحة و التفصيل] لـــ « أو » كما

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2024-10-12]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1431.17.4.8.9]

سيأتي إلا أنّ «إمّا» يُبنى الكلام معها من أول الأمر على ما جيء بها لأجله من شك و غيره و لذلك وجب تكرارها في غير ندور و «أو» يفتتح الكلام معها على الجزم ثم يطرأ الشك أو غيره و لهذا لم يتكرّر. (١٤٠٦ ش، الباب ١ / ٨٦)

و قال المرادي: [الفرق] الثالث بينهما [أي: بين «أو» و «إمّا»]: أنّ الكلام مع « إمّا » مبنيّ من أوّله على ما جيء به لأجله من شك و غيره بخلاف « أو » فإنّ الكلام قد يفتتح على الجزم ثم يطرأ الشك أو غيره و لهذا وجب تكرار « إمّا » في غير ندور. (١٤١٣ ق، ٥٣١)

و اذا ما قارنّا ما ذكره ابن هشام من الفرق بين «أو» و «إمّا» بما ذكره المرادي يظهر أنّه مأخوذ تماماً من كلامه.

د. الخطأ في عزو الآراء النحوية إلى أصحابها:

قد يخطأ ابن هشام في عزو الآراء النحوية إلى أصحابها، يشار إلى عدد منها:

١ – قوله: إنّ من مواضع زيادة « أنْ » وقوعها بين «لو» و فعل القسم مذكوراً كقوله:

فَأُقْسِمُ أنْ لَو الْتَقَيْنا وَ أنْتم
لَكانَ لَكمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ

... هذا قول سيبويه و غيره. (١٤٠٦ ش، الباب ١ / ٥٠)

و كلام ابن هشام هنا غير صحيح إذ ذهب سيبويه إلى أنّ « أنْ » موطئة مثل اللام في « لئن » في مثل « لئن جئتني لأكرمنّك »، إذ قال: و سألته عن قوله عزّ و جلّ « و إذْ أَخَذَ اللهُ ميثاقَ النَّبيينَ لَما آتَيْتُكمْ مِنْ كتابٍ وَ حِكمَةٍ ثُمَّ جاءَكمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِما مَعَكمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَ لَتَنْصُرُنَّه» (آل عمران ٣: ٨١) فقال «ما» ههنا بمنزلة الذي و دخلتها اللام كما دخلت على «إنْ» حين قلت: «و الله لئن فعلت لأفعلنّ »... و مثل هذه اللام الأولى «أنْ» إذا قلت: «و الله أنْ فعلتَ لفعلتُ » و قال:

فَأُقْسِمُ أنْ لَو الْتَقَيْنا وَ أنْتم
لَكانَ لَكمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ

فـ « أنْ » في « لو» بمنزلة اللام في « ما ». (١٤٠٨ ق، ٣ / ١٠٧)

و قد أشار إلى هذا البغدادي بعد أن نقل نصّ ما ذكره سيبويه. (خزانة الأدب، ٤ / ٢٢٥)

٢ – قوله: قيل: هي [أي: « الواو » في قوله تعالى «حتّى إذا جاؤُوها و فُتِحَتْ أبْوابُها » (الزمر ٣٩: ٧٣ – ٧١)] واو الحال، أي: جاؤوها مفتحة أبوابها، كما صرّح بـ «مفتحةً» حالاً في: «جنّات عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الأبْوابُ» (ص ٣٨: ٥٠) و هذا قول المبرد و الفارسي و جماعة.... (١٤٠٦ ش، الباب ١ / ٤٧٦-٤٧٥)

و يُبطل ما نسبه ابن هشام إلى المبرد أنّه لا يرى وقوع الجملة المصدرّة بماضٍ حالاً من غير قد. (المقتضب، ٨٠/٢)

٣ – قوله: قال مكي و غيره : إنّ: «جَنّاتُ» بدل من « الْفَضْلُ » في قوله تعالى « ذلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكبيرُ جَنّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَها » (الفاطر ٣٥: ٣٢) و الأولى أنه مبتدأ لقراءة بعضهم بالنصب على حد «زيداً ضربته». (١٤٠٦ ش، الباب ٧٧٨/٥)

و الصواب أنّه لم يذكر هذا و إنما ذكر وجهين: الرفع على الابتداء و «يدخلونها» الخبر أو على إضمار مبتدأ، أي: هي جنّات و «يدخلونها» نعت. (مكيّ، ٢ / ٢١٧)

٤– قوله في: «فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ » (البقرة ٢: ٢٨٣) في قراءة ابن أبي عبلة بالنصب حيث قال: من الوهم قول مكيّ في هذه القراءة: إنّ «قلبَه» تمييز و الصواب أنّه مشبه بالمفعول به كـ « حَسَنٌ وجهَه » أو بدل من اسم «إنّ». (١٤٠٦ ش، الباب ٥ / ٧٤٥)

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2024-10-12]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1431.17.4.8.9]

و الصواب أنّ ما ذكره عنه غير صحيح لأنه ذكر هذه القراءة و ردّها قائلاً: و أجاز أبو حـــاتم نصـــبَ « قلبه » بـــ « آثم »، يَنْصِبُهُ على التفسير [أي: على التمييز] و هو بعيد لأنّه معرفة. (مكيّ، ١ / ١٢١)

النتيجة:

يتبين على ضوء ما ذُكرَ:

١ - أنّ لـــ « مغني اللبيب » دور كبير في مجال النحو و له خصائص عديدة تُميِّزه من الكتب النحوية الأخرى، منها: الإبتكار في التبويب و الترتيب، كثرة الشواهد القرآنية، الإستشهاد بالحديث الشريف و العناية الفائفة بالمنطق الأرسطي في الحدود و التعريفات و كذلك في عرض الآراء ثم في المناقشات و الردود.

٢ – أنّ ابن هشام قد كان من أصحاب المدرسة البغدادية فلم يتعصّب في كتابه لاتجاه من الإتجاهات النحوية بل قارن بعض الآراء ببعض فقبل بعضها و ردّ الآخر بعد نقد و بحث، مع انفراده ببعض الآراء و التوجيهات.

٣ – أنّ شأن ابن هشام في تأليف «المغني» شأن كلّ إنسان لا يخلو عن بعض المآخذ و إن كان عظيـــماً في قدره، منها: بعض التناقضات و الإضطرابات في بيان الوجوه الإعرابية، المعاملة الإزدواجية في التمسك برسم المصحف الشريف، الأخذ عن آراء النحاة بلا عزوها إليهم و الخطأ في عزو الآراء النحوية إلى أصحابها.

و إنّما تمّت الإشارة إليها هنا تبييناً لحقيقة الأمر لا تنقيصاً لجلالة قدره فكفى به فخراً أننا في القرن الخامس عشر ندرس كتاباً ألّفه هو في القرن الثامن.

فهرس المنابع و المصادر

[١] القرآن الكريم.

[٢] ابن الشجري، أبو السعادات هبة الله بن علي، (لا تا)، الأمالي الشجرية، بيروت، دارالمعرفة.

[٣] ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبدالله بن يوسف، (١٤٠٦ ش)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق، مازن المبارك و محمد علي حمد الله، مراجعة، سعيد الأفغاني، قم: دار سيد الشهداء.

[٤] أبو حيّان الغرناطي، محمد بن يوسف، (١٤٢٠ ق)، البحر المحيط في التفسير، تحقيق، صدقي محمد جميل، بيروت، دار الفكر.

[٥] الأفغاني، سعيد، (لا تا)، من تاريخ النحو، القاهرة، دار الفكر.

[٦] البغدادي، عبد القادر العمر، (لا تا)،خزانة الأدب و لب لسان العرب على شواهد شرح الكافية.

[٧] ـــــــــــ، (١٤٠٧ ق)، شرح أبيات مغني اللبيب، تحقيق، عبد العزيز رباح و أحمد الدقاق، (ط١). دمشق: دار المأمون،

[٨] حاجي خليفة، مصطفى بن عبدالله، (لا تا)،كشف الظنون عن أسامي الكتب و الفنون، مصر، دار الفكر.

[٩] الزمخشري، أبوالقاسم محمود بن عمر، (١٤٠٧ ق)، الكشاف عن حدائق التنـــزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل، (ط ٣). بيروت: دار الكتب العربي،

[١٠] سامي، عوض. (١٩٨٧ م)، ابن هشام النحوي، دمشق، دار طلاس.

[١١] سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (١٤٠٨ ق)، الكتاب، تحقيق، عبد السلام محمد هارون، (ط٣). بيروت: دار الكتب العلمية.

[١٢] السيوطي، عبد الرّحمن أبي بكر، (١٣٩٩ ق)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة، تحقيق، محمد

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2024-10-12]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1431.17.4.8.9]

أبو الفضل إبراهيم، (ط ٢)، مصر، مكتبة عيسى البابي الحلبي.

[١٣] الشمني، أحمد بن محمد، (لا تا)، المنصف من الكلام على مغني ابن هشام و بهامشه شرح الإمام محمد بن أبي بكر الدماميني، ايران، مكتبة الحوزة.

[١٤] ضيف، شوقي، (لا تا)، المدارس النحوية، (ط ٥)، القاهرة، دار المعارف.

[١٥] عبد العال، سالم، مكرم، (١٤١٠ ق)، المدرسة النحوية في مصر و الشام. (ط ٢)، بيروت، مؤسسة الرسالة.

[١٦] العسقلاني، ابن حجر، (لا تا)، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

[١٧] المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، (لا تا)، المقتضب، تحقيق، محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت، عالم الكتب.

[١٨] المرادي، الحسن بن قاسم. (١٤١٣ ق)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق، فخرالدين القباوة و محمد نديم فاضل، (ط ١)، بيروت، دار الكتب العلمية.

[١٩] مكي بن أبي طالب، (لا تا)، مشكل إعراب القرآن، تحقيق، ياسين محمد السواس، ايران، دار النور.

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2024-10-12]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1431.17.4.8.9]

بررسی و نقد کتاب «مغنی اللبیب عن کتب الأعاریب»، اثر ابن هشام انصاری

سید علی میر لوحی[1]، اختـر علـوی[2]

تاریخ دریافت: ۱۳۸۷/۱۰/۲۱ تاریخ پذیرش: ۱۳۸۸/۷/۱۳

نام علامه بزرگ ابن هشام انصاری، پیشاپیش دانشمندان برجسته ای که در راه حفظ میراث گرانبهای نحو متحمل رنج های طاقت فرسایی شده اند می درخشد. حیات این دانشمند بزرگ، حیاتی علمی و سرشار از تألیفات مهم است که مشهور ترین آنها کتاب « مغنی اللبیب عن کتب الاعاریب » می باشد. باید اذعان نمود که این کتاب علی رغم ارزشمندی و جایگاه رفیع مؤلف آن از جهات مختلفی قابل بررسی و نقد است.

مقاله‌ای که در برابر شماست تحقیقی است پیرامون بررسی و نقد این کتاب که بر أساس استقصاء آراء مؤلف و مقایسه آنها با یکدیگر و نیز با آراء دیگر نحویان و سپس تحلیل موارد استقصاء شده، صورت گرفته است.

این مقاله با توجه به اقتضای مجال به موضوعات زیر پرداخته است.

۱ – مختصری از زندگی ابن هشام.

۲ – معرفی کتاب مغنی اللبیب.

۳ – روش ابن هشام در نحو.

٤ – نقد مغنی اللبیب از چهار جهت زیر:

الف – تناقض و لغزش دربیان وجوه اعرابی.

ب – برخورد دو گانه در تمسک به رسم الخط مصحف شریف.

ج – استفاده از آراء نحویان بدون اسناد آن به صاحبانش.

د – خطا در نسبت آراء نحوی به صاحبانش.

واژگان کلیدی: ابن هشام انصاری، مغنی اللبیب، بررسی، نقد، نحو عربی، روش، تناقض

۱. استـاد گـروه عربـی دانشگـاه اصفهان

۲. دانشـجوی دکتـری گـروه عربـی دانشگـاه اصفهان

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2024-10-12]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1431.17.4.8.9]